لا تكتب لا تصوّر لا تبث... أغلق الكاميرا فوراً

- **صحافة الأرض المحتلة عام 48 بلا حريات وبلا نقابة وبلا حماية**
- **تكتب ضد الاحتلال فتعاقب بخدمة المسنين تسعة أشهر**
- **صحفيو اليمين يحرضون ضدك والجنود يمنعون حركتك والشرطة لا تحقق في تهديدات قتلك**
- **تمييز حكومي في معاملة الصحفي الإسرائيلي مقارنة بالصحفي الفلسطيني وبطاقة الصحفي لا تنفعك**

تحقيق: نجمة حجازي

يسلط هذا التحقيق الضوء على الانتهاكات ضد الصحفيين في الأرض المحتلة عام 1948 ومدينة القدس، في ظل غياب إطار نقابي يدافع عنهم، ويطالب بحقوقهم، وسط ارتفاع الجرائم والتهديدات بحقهم، وتقاعس الشرطة عن ملاحقة مرتكبي تلك الانتهاكات وردعهم.
يوثق هذا التحقيق إفادات صحفيين وصحفيات من القدس والداخل المحتل، تعرضوا للتمييز العنصري من مؤسسات حكومة إسرائيل، وتعرضوا للمنع من التصوير والبث والتغطية، وتم التحريض عليهم من اليمينيين، ووصلتهم تهديدات بالقتل من عنصريين، ومن مجموعات الجريمة المنظمة، دون أن تحرك الشرطة ساكناً، في التحقيق في هذه الاعتداءات.
نحاول في هذا التحقيق، تقديم شهادات مسجلة من المنتهكة حقوقهم، الذين يعرفون من هو المنتهك، وكيف يتهرب من العقاب، وكيف يصبح قتل صحفي، أو تهديده بالقتل، أو اعتقاله وحبسه، خبرا عاديا في دولة إسرائيل، التي طالما ادّعت احترام حرّيّة الرّأي والتّعبير والصّحافة والصّحفيّين.

(كاريكاتير من موقع المركز الفلسطيني للإعلام عن محاولة طفلة الصحفي رمزي العباسي احتضانه أثناء سجنه)

الصّحفي العباسي: عندما تحرمك السّلطات من عزاء والدتك

لم يُلقِ الصّحفي المقدسي، رمزي العباسي (37 عاما)، نظرة الوداع الأخيرة على أمه قبل دفنها، لم يُشارك في الدفن، ولم يتلق العزاء، توفيت والدة رمزي في رمضان 2023، وهو يقبع في سجون الاحتلال، اعتقلته قوات أمن إسرائيلية، وهو في طريق عودته من المشفى حيث كانت ترقد أمه المريضة، وتوفاها الله، وهو

لا يزال في السجن، بتهمة التعامل مع عميل أجنبي، وهو بند واحد من لائحة الاتهام، التي وجهت ضده حسب محامي الدفاع خالد زبارقة، الذي قال: "اللائحة لا أساس لها من الصحة، وهي بمثابة ملاحقة سياسية، وفكرية للعباسي، على خلفية عمله الصحفي، في كشف جرائم الاحتلال في القدس".

تم الإفراج عن العباسي في تشرين ثان 2023، بعد تهديده بعدم ممارسة عمله الصّحفي، والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يروى لنا العباسي تجربته قائلا: "اعتقلت في نيسان 2023، ومكثت في السجن مدة 7 أشهر، بتهمة التخابر مع عميل أجنبي، كانت محكوميتي عاما كاملا، لكن، بحسب جلسة المحكمة الأخيرة وتداولاتها، كان من المفترض الإفراج عني في نيسان، إلا أنني تفاجأت بخبر الإفراج عنّي في اليوم الأخير من تشرين الثاني 2023".

وأضاف عباسي: "تعرضتُ لملاحقات وتحقيقات، وأفقدتني الملاحقة الأمنية عملي، حيث تم فصلي وحرمت جزءا من أتعابي، وممنوع أن أعمل كموظف حكومي، علما أنّني معالج طبيعي، ومعالج مائي، في مدارس التربية الخاصة. هذا يعني أنني لن أتمكن بعد اليوم، من العمل في هذا المجال، الذي درسته وتعبت فيه، حتى تحصلت شهادة مهنية في هذا التخصص".

وتابع: "مخابرات الاحتلال تنظر إلى كل الشبكات الصحفية التي عملتُ فيها، كشبكات تحريضية، وجهات مخرّبة كما تزعم، وهذا ممكن أن يشكّل لي ملفات قانونية أمنية مرّة أخرى؛ بذريعة أنني أحرّض على أمن الدولة، خصوصًا أن جزءا من الملف الأمني الذي كان ضدي، هو عملي بالصحافة، ببساطة أنا أعيش في بلد تحكمها المخابرات الإسرائيلية، بكل ما يتعلق بالملفات الأمنية، أنا معرض دائما للمساءلات القانونية، والمقابلات مع المخابرات، وأبقى دائمًا تحت مجهرهم، في كلّ عمل أقوم به، أو حتى منشور أكتبه".

(صورة من الشبكة التقطت أثناء إدخال الصّحفية لمى غوشة قاعة المحكمة في القدس المحتلة)

لمى غوشة: 15 ألف دولار كفالة حتى لا تعود للكتابة على الفيس بوك

لمى غوشة، (32 عاما)، صحفية مقدسية حرة، تعمل مع وسائل إعلام مختلفة، سردت لنا قصتها المعروفة، التي هزّت الجمهور عند اعتقالها، وحرمانها من أطفالها بتهمة الكتابة على الفيس بوك.

روت لنا ما حدث معها: "تمّ اعتقالي صباح يوم الأحد 2022/9/4، بعد دهم قوات الاحتلال منزل عائلتي، في حي الشيخ جرّاح، كنت آنذاك برفقة طِفلَيّ (4 و5 سنوات). صادر الجنود هاتفي وحاسوبي الشخصي، وتم تحويلي إلى غرف (4)، المعروفة أنها تابعة للمخابرات، في مركز شرطة المسكوبية بالقدس. فهمت - لاحقًا- من التحقيق، أن تهمتي هي منشورات عبر الفيسبوك، لها علاقة بأحداث الشهداء وأسمائهم. تم سؤالي

عن الحساب، ولماذا أنشر ما أنشره؟ ولماذا أدعم هذه الأمور؟ التهم التي وجهت لي، هي: التحريض، والتماهي مع تنظيمات إرهابية، وضمت لائحة الاتهام ضدي 12 منشورا، وتم حبسي 10 أيام، حتى 2022/9/14، أي بعد 14 يومًا قضيتها في السجن بعيدة عن أولادي. نص قرار الإفراج المشروط عني، على الالتزام بالحبس المنزلي، وكفالة ٥٠ ألف شيقل -حوالي ١٥ ألف دولار- وتمّ دفعها نقداً، إضافة إلى كفالة شخصية من أبي وأمي، كل منهما دفع عشرة آلاف شيقل، كما نصّ القرار، على منع استخدام أي جهاز الكتروني: هاتف خليوي، أو حاسوب، وحتى التلفزيون، وكذلك الإنترنت، وتم منعي من التواصل مع الصّحافة، والإدلاء بأي تصريحات، وإلا اعتبروه تحريضاً.

عن هذه العقوبة القاسية، قالت لمى: "استمر حبسي المنزلي حتى 2023/7/11، أي 10 شهور، منعت خلالها من ممارسة عمل الصحفي، ومن إنهاء دراستي، وحتى من ممارسة أمومتي، وحياتي الزوجية، بشكل طبيعي. لم تنته القضية هنا، فقد تمّ الحكم عليّ، بالعمل لخدمة المجتمع مدة 9 أشهر، وهي أطول فترة ممكنة لخدمة الجمهور، وعادة، الخدمة تكون بالعمل في تنظيف مؤسسات حكومية إسرائيلية".

العقوبة: الخدمة في بيت للمسنّين الإسرائيليّين

المحامي المختص في شؤون القدس والأقصى، خالد زبارقة، قال بعد الاطلاع على ملف غوشة: "يسعى الاحتلال إلى صهينة الخطاب العام الفلسطيني، وفرض حالة من التنكر للرواية الفلسطينية، حتى على مستوى النشر الإعلامي، هذه سياسة تعكس حالة اليأس، التي تنتاب صناع القرار عند الاحتلال؛ لأنه بات على قناعة أنه يخسر الرأي العام، ليس فقط عند الشعب الفلسطيني، بل عند الشعوب العربية والعالمية الحرة.

أكد محامي دفاع لمى، محمد محمود: "هذه أطول فترة ممكنة للعقوبة التي تُسمى خدمة الجمهور، حُكم على لمى بالعمل في بيت مُسنين للإسرائيليين غربي القدس، 5 أيام في الأسبوع، كل يوم عمل عبارة عن 7 ساعات، حاولنا تأجيل الحكم قدر الإمكان، قدمتُ استئنافا للمحكمة المركزية، لكنّها رفضته، والمحكمة العليا لا تتلقى هذا النوع من القضايا؛ كونها لا تُعتبر قضايا مركزية، للأسف، ليس هناك حل قانوني آخر، في حالة الصحفية لمى، وستتم إعادتها إلى السجن بحال عدم التزامها بهذه العقوبة، أو عدم إتمام الأيام المفروضة عليها".

شبكة القسطل: التهمة حماس، والعقاب حظر ومنع

شبكة القسطل، شبكة فلسطينية، عملت على تغطية الأحداث اليومية، في كل فلسطين المحتلة، برزت تغطيتها في أحداث الأقصى والشيخ جراح. بعد اندلاع العدوان الأخير على غزة، وتحديدًا يوم 31 أكتوبر 2023، حظرت وزارة الإعلام الإسرائيلية شبكة القسطل، بموجب قانون الطوارئ الإسرائيلي (الذي تم تفعيله خلال الحرب)، كما تم استدعاء 6 من مراسليها للتحقيق لدى جهاز الشاباك، ولم يعُد بإمكانها العمل في الميدان، بعد التهديدات عبر الإعلام الإسرائيلي، وجهاز المخابرات، وهذا على غرار البيان المصور لوزير الحرب "يواف غالانت" الذي قال فيه: "إنّ شبكة القسطل تابعة لحركة حماس". من جهتها استنكرت الشبكة هذه الادعاءات، وقال لنا المحرر الرئيسي لها، الذي رفض البوح باسمه خوفًا من الملاحقة الأمنية: "علمنا كما

علم غيرنا من الجمهور، عن حظر الشبكة عبر البيان المصور لوزير الحرب، وبعدها بأيام، تلقى 6 من مراسلي الشبكة، دعوات لمقابلات مع المخابرات الإسرائيلية، تم تهديدهم بالاعتقال والملاحقة، إذا قاموا بالتصوير والتغطية مرة أخرى لصالح القسطل.

صحفيّو الميادين تحت كابوس التحريض المتواصل

لم تكن شبكة القسطل الوحيدة، التي تم حظرها، ومنع طواقمها من العمل، بعد العدوان على غزة في أكتوبر المنصرم، فقد أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية والأمنية، يوم 2023/11/13، قراراً حظر فيه عمل قناة الميادين بتهمة "الإضرار بأمن الدولة". أُعلن القرار في بيان مشترك، صدر عن وزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كارعي في حينه، ووزير الجيش يوآف غالانت، وورد فيه: "وفقا لأنظمة الطوارئ التي أقرتها الحكومة لمنع أي هيئة إذاعية أجنبية من المساس بأمن الدولة، وبعد الحصول على الآراء المؤيدة من كافة الأجهزة الأمنية، وموافقة وزير الجيش على وجود ضرر فعلي لأمن دولة الاحتلال.. وافق مجلس الوزراء السياسي الأمني، على اقتراح وزير الاتصالات بإصدار تعليمات بإجراءات دائمة ضد شبكة الميادين بحسب أنظمة الطوارئ، يجوز لوزير اتصالات دولة الاحتلال، بعد موافقة مجلس الوزراء، أن يأمر بمرسوم بإغلاق المكاتب، ومصادرة معدات البث، ومنع استخدام البنى التحتية للاتصالات المختلفة، لهيئة البث بما يضر بأمن الدولة".

شمل الحظر منع بث القناة، وحجْب مواقعها الإلكترونية، باللغات العربية والإنكليزية والإسبانية مدة ثلاثين يوماً، فتوقّف الطاقم عن العمل، خاصة بعد التهديدات المباشرة بالملاحقة القانونية، إذا ما واصل التغطية.

صحافة إسرائيلية تحرض على صحافة فلسطينية

في آذار 2023، وجّهت صحيفة إسرائيلية (نحتفظ باسمها لدى التحرير) اتهامات لوكالة الجرمق المحلية، التي تغطي أحداث أراضي 48، بأنّ تغطيتها كانت سببًا لاندلاع هبة الكرامة في أيار 2021، وكذلك حرضت الصحيفة ضد العاملين في الوكالة وطواقمها المختلفة، وذكرت أسماءهم وتفاصيل عنهم بنَفَسٍ تحريضي هجومي، كذكر أماكن سكنهم وعملهم السابق، وألصقت بهم اتهامات الانتماء لمنظمات مختلفة، ونشرت لهم بعض المنشورات من صفحاتهم في منصة فيس بوك، حول التعبير عن آرائهم ببعض القضايا الوطنية، كما أضافت ذكر كنيتهم كوسم اتهامي، ومن صحفيي الداخل ذكرت أسماء: كارين الباش، ونجمة حجازي، وعطوة أبو خرمة، ونجاة حمودة، وهم مراسلون للوكالة.

(صورة من الشبكة لوزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كرعي أثناء التوقيع على قرار إغلاق الجزيرة في إسرائيل)

قانون الجزيرة وحظرها

قررت الحكومة الإسرائيلية، يوم الأحد 5 أيار/مايو 2024، إغلاق مكاتب الجزيرة في إسرائيل بالإجماع، بعد التصويت على هذا القرار في مجلس الوزراء المصغر، ونص القرار على: "إنّه واستنادا للقانون لمنع هيئة بث أجنبية من الإضرار بأمن الدولة، تمّ إعطاء الإذن لوزير الاتصالات كي يصدر لمدة 45 يوما قرارا بوقف بث قناة الجزيرة بالعربية والإنجليزية، وبإغلاق مكاتب قناة الجزيرة الموجودة في إسرائيل، والاستيلاء على أجهزة تستخدمها قناة الجزيرة لبث المحتوى، وتقييد الوصول إلى موقع الإنترنت". حول هذا الانتهاك قال مدير مكتب الجزيرة في فلسطين، وليد العمري في تغطية لموقع "الجزيرة نت": "القرار جاء نتيجة حملة التحريض التي تم إطلاقها من قبل وزراء اليمين المتطرف، وشاركت به جهات سياسية وإعلامية إسرائيلية، على نطاق واسع، بحثاً عن "انتصارات سهلة"، وأكد أن العاملين في مكتب الجزيرة لم يتلقوا أي تحفظات، أو ملاحظات، أو حتى اتهامات من قبل أي جهة رسمية في إسرائيل، لكن القرار جاء نتيجة لتغطية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ونتيجة حملة التحريض المذكورة".

وصرحت شبكة الجزيرة في بيان نشرته على موقعها: "إن قمع إسرائيل للصحافة الحرة، هدفه التستر على جرائمها بقتل الصحفيين واعتقالهم وهذا لن يثني طواقم الشبكة عن أداء واجبهم".

وتبعاً لهذا القرار الجائر، انتقل مراسلو الجزيرة للعمل في الضفة المحتلة، وتم منع مراسلها حسان مسعود من الدخول إلى البلاد من معبر الملك حسين، حيث منعته سلطة المعابر الإسرائيلية من الدخول، رغم أنه دخل مسبقًا عبر جوزاه البرازيلي.

أعلن وزير الاتصالات بالحكومة الإسرائيلية شلومو كرعي، بعد بضعة أيام من حظر القناة، أنه أمر بمداهمة مكاتب قناة الجزيرة بمدينة الناصرة ومصادرة معداتها، وأكد العمري أن المكان في الناصرة هو مكتب خاص لشركة لتقديم الخدمات الإعلامية، كانت الجزيرة تتعاون معها، وليس مكتبا خاصا بالقناة.

هَوس الجزيرة يلاحق الشّرطة الخاصّة

يبدو أن ملف فضائية الجزيرة أصاب المنظومة الأمنية الإسرائيلية بالهوس، حيث روى مصور التلفزيون العربي، علي ديواني: "تواجدت برفقة مراسل القناة، أحمد دراوشة في مدينة تل أبيب مساء السبت، لتغطية المظاهرة الأسبوعية ضد الحكومة وخلال البث المباشر للتلفزيون العربي، اقترب منا أفراد من القوات الخاصة للشرطة الإسرائيلية بعدما سمعوا أحمد يتحدث باللغة العربية، وسألونا إذا كنا نغطي لصالح قناة الجزيرة، أجبناهم بالنفي، لكنهم احتجزونا لمدة ساعة كاملة، ما اضطرنا لقطع البث رغم أننا سلمناهم البطاقات الصحفية والشخصية، وراقبوا خلال احتجازنا البث المباشر لقناة الجزيرة، وبعد التأكد أننا لا نغطي للقناة أطلقوا سراحنا".

أحيانا جهاز المخابرات هو من يقرّر الحصول على بطاقة الصّحافة

قال الصّحفي الفلسطينيّ أنس موسى إن الصحفيين الفلسطينيين يحصلون بصعوبة على بطاقة ممارسة مهنتهم في الداخل المحتل عام 1948. وإنّ جهاز المخابرات الإسرائيلي يتحكم في إصدار هذه البطاقة.

يعمل الصحفي أنس موسى إغبارية (39 عاما) من مدينة أم الفحم، في موقع رواق (موقع محلي) بخبرة 15عاما، وكان سابقا اشتغل مراسلا ومحررا لصحيفة صوت الحق والحرية، ومحررا لموقع "فلسطينيو 48"، وهو موقع تم إغلاقه بعد حظر الحركة الإسلامية الشمالية عام 2015، كما عمل مراسلا لقناة القدس 4 سنوات حتى حظرها عام 2018، بعدها أسس موقع رواق نهاية عام 2018، وما زال يعمل به.

عن حرية التعبير كصحفي قال إغبارية: "هناك تقييد على الكتابة الصحفية في إسرائيل، وحاليا مع الحرب في غزة، على الصحفي الحذر في استخدام تعابيره، كي لا يساءل قانونيًا ويُلاحق قضائيًا، ويتجنب الاعتقالات.

وأضاف: "حتى بطاقة الصحافة التي تصدرها الحكومة الإسرائيلية للصحفيين نواجه فيها المشاكل، ولا يستطيع أي صحفي الحصول عليها، ففي بعض الأحيان يقرر جهاز المخابرات لمن تمنح البطاقة ولمن لا تمنح".

يؤكد إغبارية أن ظروف العمل الضيقة على الصحفيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 48، تؤدي إلى انقراض الصحافة الفلسطينية في ظل الاحتلال، ويصبح لدى الصحفيين ممّن يعيشون تحت الاحتلال خيارات صعبة، إما العمل في الصحافة الفلسطينية متدنية الأجور، أو الصحافة الإسرائيلية التي لا تتماشى مع أفكار ومبادئ الصحفيين الفلسطينيين".

عن تغطية الجريمة في الوسط العربي، قال: "تقتصر تغطية الجريمة في نشر اسم المقتول، عمره وصورته، لا نكتب عن الخلفية ولا خلفية الأحداث، لأننا معرضون للتهديد والملاحقة من قبل عصابات الإجرام والشرطة الإسرائيلية، وهناك عدة صحفيين تعرضوا للتهديد ولإطلاق النار، آخرهم كان الصحفي نضال إغبارية الذي قُتل برصاص مجهولين، ولا يزال ملف التحقيق في مقتله مفتوحا حتى اليوم، ولم يتم اعتقال أي مشتبه، بينما تملك الصحافة الإسرائيلية الحرية الكاملة في تغطية الجريمة في مجتمعنا العربي".

روى إبارية لنا عن اعتقاله على أيدي الشرطة خلال الحرب على غزة، قائلا: كنت أغطي تظاهرة ضد الحرب على غزة يوم 2023/10/19، في مدينتي أم الفحم، وبعد اقتحام الشرطة المكان تم اعتقالي، رغم إبرازي بطاقة الصحافة لعناصر الشرطة، إلا أنه تم اعتقالي والاعتداء علي بالضرب، وتم التحقيق معي حتى صباح اليوم التالي، وأطلق سراحي بعد أن توجه مركز إعلام بمذكرة تطالب بالإفراج الفوري عني كوني صحفيا".

(الصحفي أنس موسى – صورة شخصية)

ازدياد وتيرة الاعتداءات

حسب المعطيات التي حصلنا عليها خلال العمل على هذا التحقيق، بلغت الانتهاكات ضد الصحفيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 48، ذروتها خلال الحرب على غزة، فمنذ السابع من أكتوبر 2023، تم رصد 45 حالة اعتداء على الصحفيين والصحفيات في الميدان: 42 حالة اعتداء على من يعملون في الصحافة العربية المحلية والعالم العربي، وثلاث ممن يعملون في الصحافة الأجنبية، بحسب_مركز إعلام. يجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات وثقت حتى نهاية عام 2023، بينما تشير الأرقام إلى ارتفاع مقلق، حسب مؤسسة سمير قصير. فهناك 1040 انتهاكا منذ عام 2019، حسب المؤشر الرقمي في موقع المؤسسة.

لا تصوّروا، أنتم جواسيس وأعداء إسرائيل

حدثنا الصحفي عبد القادر عبد الحليم (29 عاما)، من كفر مندا، ويعمل في راديو الناس وتلفزيون مساواة، عن الاعتداء الذي تعرض له مع زملاء له فقال: يوم 2023/10/12، كنت برفقة مراسل القناة التركية الناطقة بالعربية (آنذاك) محمد خيري، ومصور القناة، محمد أبو سنينة، في رأس الناقورة شمالي البلاد، وحين كان طاقم التركية يتجهز للبث المباشر، وأنا أستعد للتحدث في بث مباشر مع راديو الناس، حول الأوضاع وتبادل القذائف بين الجانبين الإسرائيلي وحزب الله، تفاجأنا بجندي إسرائيلي يخرج من بين الأشجار، ويصيح من بعيد وسلاحه مصوب نحونا: من أنتم؟ من أي قناة؟ جواسيس، أطفئوا الكاميرا، فأجابه خيري أننا من القناة التركية، فارتفع صوته بالصراخ، وأمرنا بإغلاق الميكروفون والكاميرا، وعندما تأكد من إغلاقهم، بدأ يشتمنا ويهددنا، ثم انضم له جنديان آخران، جاءوا من نفس المكان الذي خرج منه، وبدأوا بشتمنا، أحدهم دفع مراسل القناة التركية خيري بقوة، وأمرونا بالصعود إلى السيارة والاختفاء، وكل هذا تحت تهديد السلاح وسيل الشتائم ونعتتنا بالجواسيس وبأننا أعداء إسرائيل، بعد صعودنا إلى السيارة، استمروا بضرب السيارة بواسطة الأسلحة وأزالوا ملصقات القناة التركية والإشارة الصحفية، وقال لنا أحدهم: "لا نريد أن نراكم لا في وقت الحرب ولا غيره، وهددنا بالذبح إذا بقينا في المكان، واستمر في الصراخ والشتائم والتهديد، الذي وصل حد التهديد بالقتل، من قبل الجيش الإسرائيلي إذا عدنا للتغطية مرة أخرى".

(الصحفي عبد القادر عبد الحليم- صورة شخصية)

جندي يجذب الكاميرا: سنذبح كل الحمساويين

مراسل التلفزيون العربي، أحمد دراوشة (33 عاما) من الناصرة، تعرض لاقتحام عنصر أمن له اثناء وجوده على الهواء مباشرة، وفي تفاصيل الحدث قال دراوشة: "خلال تغطيتي الحية من مدينة أسدود، تعرضت لهجوم وتهديد مباشر من أحد عناصر الأمن الإسرائيلي، الذي اقتحم البث بعد مراقبة مطولة للتغطية، سألني: من أين أنا؟ فأجبته: من الناصرة، وقلت له إنني على الهواء حتى يبتعد، فقال: هذا لا يهمني، ثم سألني ماذا أغطي؟ قلت: أقوال المتحدث باسم الجيش، فقال: الويل لكم إذا كنتم تقولون أمور غير جيدة عن إسرائيل، وسنذبح كل الحمساويين، ثم توجه إلى الكاميرا وبدأ يصرخ: قتلة، حقيرون، يجب أن نحوّل كل غزة إلى رماد".

(الصحفية سلام مشرقي مراسلة تلفزيون فلسطين)

شرطة إسرائيل لا تحقق في تهديدات للصحفيين بالقتل

تعرضت سلام مشرقي -مقدمة برامج، ومراسلة تلفزيون فلسطين في الداخل الفلسطيني- لاعتداء جسدي، هي والطاقم المرافق لها في أروقة الكنيست الإسرائيلي خلال التغطية عام 2022، خلال البث المباشر من قبل مجموعات متطرفة تقوم بفعاليات داخل الكنيست. بعد الاعتداء قامت هذه المجموعات بنشر صورتها في شبكات التواصل الاجتماعي، والتحريض عليها الذي وصل حد التهديد بالقتل، ومن شخصيات يمينية بارزة ورسمية كرئيس الاستخبارات السابق وعضو الكنيست "آفي ديختر" مما هدد حياتها بالخطر، ومنعها من التجول بحرية وممارسة عملها، كما واجهت الاعتقال والاحتجاز والتحقيق المتكرر، خلال الحرب على غزة، من قبل جنود الاحتلال والمخابرات الإسرائيلية؛ لمجرد حديثها باللغة العربية.

وأضافت مشرقي: "أنا لم أتقدم بأي شكوى ضد كل هذه الانتهاكات؛ لأننا كصحفيين فلسطينيين لا نعول على القضاء الإسرائيلي، واليوم لا يوجد أي صحفي فلسطيني محميّ من الانتهاكات، والتهديد ضدي وصل إلى المطالبة بإطلاق رصاصة على رأسي أسوة بالشهيدة شيرين أبو عاقلة، كل هذا كان منشوراً في شبكات التواصل الاجتماعي، وحصل على آلاف الإعجابات، والمشاركات والإشادة بهذه التهديدات، ولو أرادت الشرطة، أو المؤسسات الإسرائيلية معنية بوقف هذا التحريض؛ لتحققت من الأمر على الأقل".

تعرض سيف قواسمي -صحفي مقدسي حر، يغطي الأحداث في القدس والأقصى- لحملات تحريض واسعة جدًا من قبل المجموعات الإسرائيلية المختلفة واليمينية تحديدًا، عبر جميع وسائل التواصل الاجتماعي، وعن تفاصيلها قال قواسمي: "نشرت تقريراً صورته لبيت رجل مقدسي فيه نفق في البلدة القديمة، صدمتُ بعدها بنشر صورتي في قناة تلغرام إسرائيلية متطرفة، تدعو إلى قتلي، وبكم منشورات الكراهية والتحريضية ضدي، في كافة وسائل التواصل الاجتماعي، لكنني لم أقدم شكوى؛ لأن التحريض شمل مطالبات باعتقالي، وكان رد الشرطة الإسرائيلية حول التقرير: أنه قديم وأنهم يعلمون بوجود هذا البيت، إذًا الشرطة كانت على اطلاع في كل ما كُتب ضدي، ولم تحرك ساكنًا، فلماذا أقدم شكوى؟".

روى لنا القواسمي آخر اعتداء تعرّض له، وقال: "اعتقلتني قوات الاحتلال يوم الأربعاء 16 نيسان/أبريل 2024، من المسجد الأقصى، حيث تواجدت في الصباح؛ لتغطية اقتحام المستوطنين، كنت في محيط قبة الصخرة، وعلى بُعد 300 متر من مسار المستوطنين، ولا أشكل أي خطر حينما باغتني أفراد من قوة الأمن الإسرائيلي واعتقلوني، حققوا معي ميدانيًا لنصف ساعة تقريبًا، ثم أخرجوني إلى جانب باب السلسلة، وبدأوا بضربي، وحاولوا كسر عنقي، ركلوني في جميع أنحاء جسدي، ثم حولوني إلى مركز الشرطة القريب من باب السلسلة، رفعوا يديّ على الجدار، إذ بقيت بهذه الحالة ساعة تحت أشعة شمس حارقة، ثم حولوني إلى مركز آخر بجانب حائط البراق، بقينا هناك مدة 10 دقائق، ثم نقلوني بسيارة، إلى مركز شرطة القشلة، بقيت في هذا المركز 3 ساعات، تم التحقيق معي على خلفية عملي الصحفي، وادعاء أني أحرض، وأزعزع الأمن في المسجد الأقصى، وأنا بدوري أظهرت لهم بطاقتي الصحفية، لكنها لم تسعفني، سلموني بعد التحقيق قرارا بالإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة مدة أسبوع، وطلبوا مني العودة يوم الثلاثاء 30 نيسان؛ لاستكمال التحقيق، واستلام قرار إبعاد جديد، ذهبت إلى مركز الشرطة يوم الثلاثاء 2024/4/30، انتظرتُ 3 ساعات، بعدها أمروني بالذهاب إلى المنزل، وقالوا إنهم سيرسلون القرار في رسالة هاتفية".

(الصحفي سيف قواسمي– صورة شخصية)

اختاروا قتل الصّحفيّ نضال لأنه صحفيّ محترم

شهد عام 2022 ازديادا في ظاهـرة العنـف، والجرائـم، وفوضـى السـلاح، داخل المجتمـع الفلسـطيني فـي أراضـي الـ48؛ مـا أدى إلى ارتفـاع حصيلـة ضحايـا جرائـم القتـل، فـي ظـل تقاعـس الشـرطة الإسرائيلية إلى حد وصل إلى عدم منع استهداف صحفيين كتبوا حول تفشي الجريمة، مثل جريمة قتل مدير موقع "بلدتنا" الإخباري الصحفي نضال إغبارية بالرصاص من قبل مجهولين في أم الفحم.

بحسب مصادر صحفية، إنّ رصاصا حيّا أطلقه مجهولون بتاريخ 2022/9/4، صوب الصحفي إغبارية فور دخوله سيارته؛ ما أدى إلى إصابته إصابة حرجة نقل إثرها إلى المشفى، وأعلنت لاحقًا وفاته.

في حديث خاص مع صديق وجار نضال، قال: "عملنا سويًا لسنوات عديدة، ثم أسس موقعه الخاص "بلدتنا"، الذي غطى فيه الأخبار المحلية.. كان وجهه مبتسما دائمًا، ويحب الناس جميعًا، وأحبّ أن يقدم يد العون لكل من استطاع، ولم تكن لديه أيّ نزاعات، أو أعداء، لكنهم اختاروا قتله؛ لأنه صحفي محترم".

(الصحفي المغدور نضال إغبارية)

أعرف من أطلق الرّصاص عليّ، لكنّي لن أقدّم شكوى

مصطفى صرصور (38 عاماً) صحفي حرّ، خبرة 17 عاما في الصّحافة، عمل سابقًا في مواقع محلية عديدة، حدثنا عن إصابته بالرصاص من قبل مجموعات الجريمة المنظمة أثناء عمله الصحفي، وقال: "بتاريخ 2022/4/14، كنتُ في لقاء مصور بالبث المباشر أمام بيتي حين باغتني ملثمان اقتحما ساحة البيت وأطلقا النار عليّ، أصبت إثرها بـ8 رصاصات، ومكثت في المشفى 8 أشهر، وما زلتُ أعاني من آلام في قدمي، وساقي التي تحوي "بلاتين"، أجريت عملية في بطني، وأنتظر إجراء عملية أخرى، وبصعوبة أعمل اليوم في الميدان؛ لأنني لا أستطيع الركض وأمشي بصعوبة بالغة".
وأضاف: "أنا أعرف من الذي أطلق النار عليّ، ومن استهدفني، وإطلاق النار كان بسب عملي الصّحفيّ، لكنّني لم ولن أقدّم شكوى إلى الشرطة؛ لأنني أعلم أن هذا الملف سيغلق دون جدوى كغيره".

(صورة لمراسلة قناة الميادين هناء محاميد بعد إصابتها بقنبلة مطاط من شرطة إسرائيل في القدس المحتلة)

لا يوجد جسم نقابيّ قويّ يحمينا

أكدت مراسلة قناة الميادين، هناء محاميد أن غياب جسم نقابي قويّ، يمثل الصحفيين في الأرض المحتلة عام 48، يجعل مسألة حمايتهم معقّدة، خصوصا أن السلطات الإسرائيلية لا تكترث بحقوق الصحفيين الفلسطينيين نهائيًا".

أضافت: "عام 2015 تمّ إطلاق قنبلة صوت -بشكل متعمّد- على طاقمنا، خلال البث المباشر في بلدة العيسوية، من مسافة قصيرة، رغم أني كنت أرتدي الخوذة، والدرع الواقي الخاصّ بالصحفيين، والمكتوب عليه كلمة "صحافة" باللغة الإنجليزية بشكل واضح- ما أدى إلى إصابتي بحروق في الوجه، والرقبة، وإصابة في الأذن اليسرى، ونقلت إثرها إلى المستشفى، علمًا أنه تم منع وصول سيارة الإسعاف في حينه إلى موقع الحادثة، بعد ذلك مباشرة قام مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيليّ، بسحب بطاقة الصحافة الخاصّة بي والصادرة عنه".

وتابعت محاميد: "رغم أنّي تقدّمت بشكوى إلى قسم التحقيق في الشرطة "ماحاش"، إلّا أن الملف أغلق بعدها بفترة قصيرة، بذريعة أنه من غير الممكن تحديد هوية الشرطي الذي قام بإطلاق القنبلة تجاهي".

تحريض من صحفيّين إسرائيليّين

أضافت مراسلة قناة الميادين: "تعرّضت بشكل شخصي خلال الأيام الأولى من الحرب على غزة، لحملة تحريض شنّها صحفيون إسرائيليون عبر شاشات التلفزة الإسرائيلية، على رأسهم "تسفيكا يحزكيلي"، الذي يعمل محلّلا للشؤون العربية لدى القناة ١٣، وكذلك من قبل نشطاء من اليمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الهجوم التحريضي ضدّي كان ضمن حملة شديدة؛ لملاحقة قناة الميادين، وصلت أخيرا في 2023/11/13، إلى قرار الكابينيت الحربي بمنع بثّ القناة، بموجب أنظمة الطوارئ الخاصة بالحرب. وقبلها بأسبوع في 2023/11/6، تعرّضت إلى ملاحقة ترهيبية من قبل مجموعة من الصحفيين الإسرائيليين على رأسهم صحفي يدعى "حاييم إتغار" يعمل لدى القناة 12، قام بنصب كمين لي لاستدراجي إلى أحد فروع البريد في مدينة "كفار سابا" الإسرائيلية، وحين وصلت وجدته مع مجموعة من المصوّرين بانتظاري؛ لملاحقتي في البريد والشارع ومنعي من دخول سيارتي، حيث قام بعقد "تحقيق" استخباراتي، وكذلك "محاكمة" ميدانية لي حول عملي الصحفي، متهما إياي بتزوير الحقائق، ودعم ما أسماه "الإرهاب"، الأمر الذي عرّضني إلى خطر مباشر، هدّد سلامتي وأمني، وكان من المحتمل أن يؤدي إلى تهديد حياتي

في ظل انتشار الأجواء العنصرية الدموية ضد العرب في إسرائيل، في ظل قيام وزير الأمن اليميني بن غفير بتوزيع السلاح على المستوطنين مجاناً، وتقدّمت في اليوم ذاته بشكوى لدى الشرطة ضد المدعو "حاييم اتغار"، وحتى كتابة هذه السطور لم يطرأ أي جديد بالنسبة لمعالجة الشرطة لهذه الشكوى".

تعقيبا على هذه الانتهاكات، قال مدير مركز الميزان، المحامي عمر خمايسي: "هذه الانتهاكات ضد الصحفيين الفلسطينيين، جزء من الانتهاكات ضدنا كفلسطينيين في الداخل.. لا يمكن أن يمارس الصحفي عمله بحرية مطلقة وتامة، فإنه يبقى مقيّدا، ولا يستطيع أن يقوم بعمله كما يجب؛ بسب التقييدات الإسرائيليّة".

حول هذه الانتهاكات قالت مجدولين حسن، المحررة العربية عن الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية: "الصحفيون هم مدنيون، وحمايتهم في خضم الحروب واجب حتمي على الأطراف المتحاربة، والاستهداف الممنهج للصحفيين والصحفيات في غزة والضفة الغربية من قبل الاحتلال، هو جريمة حرب وخرق للقوانين الدولية".

(صورة شخصية للصحفي عمر دلاشة)

الصحفي اليهوديّ محميّ والصّحفي العربيّ مكشوف الظّهر

عمر دلاشة، مراسل موقع عرب 48، صحفي منذ عام 2005 تقريبا، عمل في صحيفة الأهالي، وصحيفة الصنارة، وموقع بانوراما وموقع بانيت، وتلفزيون هلا.

عن الفرق في تعامل إسرائيل مع الصحفيين العرب والإسرائيليين، قال دلاشة: "الصحفي اليهودي يحظى بحماية الشرطة ورعايتها، بينما الصحفي العربي يمكن ان يستهدف بسهولة، دون ان تأبه الشرطة لكونه مستهدفاً سواء من أفراد، أو منظمات، وحتى الصحافة الإسرائيلية جزء من هذه الانتهاكات أيضا، فهي أيضا تعتدي على الصحفيين العرب وتهاجمهم".

وتابع: "بعد بدء الحرب الإسرائيلية على غزة، لا يوجد في الأرض المحتلة عام 48، شيء اسمه حرية تعبير، نحن في فترة حكم عسكري. الصحفي اليهودي يحظى بحماية الشرطة ورعايتها، بينما الصحفي العربي يمكن ان يستهدف بسهولة، دون أن تأبه الشرطة لكونه مستهدفاً سواء من أفراد، أو منظمات".

وأضاف دلاشة: "للأسف، لا أحد يستطيع حماية الصحفيين في مناطق الـ48، كانت لنا تجارب كثيرة في هذا المجال، حتّى أنّنا شاركنا في طرح قضايانا في مؤتمر نظمته دائرة الصحافة الحكومية في إسرائيل، بمشاركة صحفيين من الخارج، لكن لا شيء تقدّم أبدا، حتى أنهم ينظرون إلى معطيات الاعتداء على الصّحفيّين بالشكّ والرّيبة".

تابع دلاشة: "يتم التعامل ميدانيًا مع الصحفي العربي كأنه تهديد، خاصة في مناطق الاحتكاك، هذا عايشناه دائما عند تغطية أحداث احتكاك في القدس، خاصة حول المسجد الأقصى، أصبت هناك كما أصيب زملاء تم الاعتداء عليهم جسديا بشكل عنيف جدا".

غياب جسم نقابي يدافع عن الصّحفيّين

حول غياب جسم نقابي يمثل حقوق الصحفيين في الأرض المحتلة عام 1948، قالت ميسون زعبي، مركزة ومنسقة مشاريع في مركز إعلام- الناصرة: "يحاول مركز إعلام تغطية هذه الثغرة ومساعدة الصحفيين ومتابعة الملاحقات والانتهاكات ضدهم قدر الإمكان".

وأضافت زعبي: "نتابع الاعتقالات ونوثق هذه الانتهاكات، صحيح أن هناك صحفيين يملكون بطاقات صحافة إسرائيلية، لكنهم مستهدفون بالاسم، مرات تكون الوسيلة التي يعملون فيها مستهدفة، كل صحفيي القدس دون استثناء مستهدفون".

أكدت هذه الحقيقة مديرة مركز إعلام، خلود مصالحة، إذ قالت: "صحفيو القدس يتعرضون لمضايقات، ومعظم التوجهات بشأنهم لا تفضي إلى نتائج فعلية". ورداً على سؤال لأي المؤسسات يمكن أن يتوجه الصحفي الذي يتعرض للانتهاكات، قالت مصالحة: "في حال حيازة الصحفي بطاقة من منظمة الصحفيين الإسرائيليين، من المهم التوجه إليهم حيث يملكون كامل القدرات للمعالجة، يمكن التوجه إلى مركز "إعلام" بكل الأحوال، كما يمكن التوجه إلى مركز "عدالة"، أو "جمعية حقوق المواطن".

وعن دور مركز إعلام قالت: "دور مركز إعلام مرافقة المتضررين قانونيًا، بما يشمل مصاريف المحامي، وما يترتب على ذلك من دفعات، كما يدعم مركز إعلام صحفيين في حالات معينة ماديًا، ونحن حاليًا بصدد إقامة صندوق خاص للصحفيين المتضررين". إضافة إلى الصحفيين في الداخل يحاول مركز إعلام في بعض الحالات معالجة قضايا صحفيين في الضفة الغربية، لكن كما يبدو دون جدوى تذكر، حيث أفادت مصالحة: "عام 2023 طالب مركز إعلام بتشكيل لجنة تحقيق من الجيش بسبب الاعتداءات على الصحفيين في أعقاب اجتياح جنين، وحتى اليوم لا يوجد نتائج للجنة".

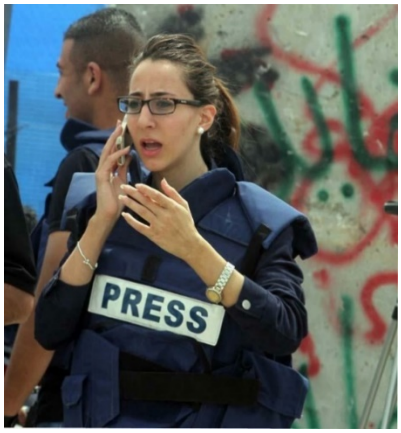

(الصّحفيّة راما يوسف)

تحدّيات الصّحفيّين في القدس مضاعفة

قالت راما يوسف (35 عاماً) -صحفية مقدسية حرة، ومراسلة ومنتجة أخبار، مع عدة وكالات أجنبية في الضفة الغربية والقدس-: التحديات أمام الصحفيين في القدس مضاعفة، نحن في الميدان معرضون للمساءلة، وإبراز الهوية والبطاقة الصحفية، والسؤال الذي يتكرر في التغطية مرارا كلما مررنا من جانب مجموعة جنود: لصالح من نصوّر، وهذا يتكرر في كل حاجز في القدس، وتغطيتنا محكومة بمزاج الجنود، فمرات يسمحون بالتغطية، ومرات يطلبون منا المغادرة".

وأردفت يوسف: "نعامل كمجرمين يتطلب التحقيق معهم، دون أي حقوق، فالصحفي المقدسي مجرد من كل حقوقه، كونه فلسطينياً في الأساس حتى لو كان يحمل بطاقة هوية إسرائيلية". وعن إصابتها أثناء عملها بقنبلة مطاطية أضافت يوسف: "أصبت في الشيخ جراح بقنبلة مطاط من قبل الاحتلال عام 2021، تفجرت في ساقي، وعانيت من هذه الإصابة لسنوات، وخسرت عملي، ولم تتم تغطية أي من تكاليف علاجي، كونه لا توجد أي مؤسسة تتابع ظروفنا وحقوقنا".

وحال راما يوسف، لا يختلف عن حال صحفيين كثيرين، في القدس والأرض المحتلة عام 48، فهم بلا حماية ولا حقوق، وتتصاعد الانتهاكات بحقهم، ما يستدعي أن تكون قضيتهم أولوية لدى المنظمات الدولية، والإقليمية؛ لمتابعتها، ومنع إفلات مرتكبيها من العقاب.